ورقة العمل الأولى
حول آليات دعم التنفيذ:

أولويات الخطة التنفيذية للأجندة الرقمية العربية

مقدمة

صممت الأجندة الرقمية العربية على شكل مجموعة من الأهداف والغايات المستهدفة خلال عمر الأجندة (٢٠٢٣-٢٠٣٣) والتي يجب العمل للوصول إليها عبر المراحل الزمنية المحددة (المدى القريب والمتوسط والبعيد)، وذلك من خلال عدد من الإجراءات تضمنتها الأجندة والبالغ عددها ١١٤ إجراء - – متصلة مباشرة بالأهداف ال ٣٥.

تعرض هذه الوثيقة القضايا المختلفة المتعلقة بتحديد أولويات الإجراءات وتوزيعها على المدى القريب والمتوسط والبعيد. وتخلص إلى اقتراح آلية يمكن اتباعها للوصول إلى تلك الأولويات.

تحديد أولويات الخطة التنفيذية – اعتبارات منهجية

تستند عمليات تحديد الأولويات عادة إلى إعتماد معيار أو مصفوفة من المعايير وفقا لمنهجية علمية. كذلك يمكن استطلاع آراء الخبراء لا سيما في الحالات التي تتعذر فيها عملية استخدام المعايير.

وبالاطلاع على الخيارات الممكنة للمعايير فإنه من الممكن ملاحظة وجود العديد من المعايير المناسبة ولكن ليس من السهل تطبيقها بمعزل عن اشراك الخبراء المعنيين، وذلك للاعتبارات المنهجية التالية:

١. أدى اتساع نطاق الأجندة ومحاولة تطرقها إلى عدد كبير من المواضيع عبر إطار مفاهيمي موزع على خمس محاور رئيسية إلى وجود عدد كبير من الإجراءات المتنوعة والمتفاوتة.

- إذ تتنوع الإجراءات المذكورة في متن الأجندة إلى حد كبير تتفاوت إلى حد كبير من حيث نوعيتها، فمنها ما يمكن تحويله بشكل واضح إلى صيغة تنفيذية على شكل مشاريع أو أعمال واضحة، ومنها ما يمثل دراسات لبحث الصيغ الممكنة للوصول إلى الغايات، ومنها مقترحات لسياسات تحفيزية، وأشكال أخرى.

- كما أن الإجراءات تتفاوت إلى حد كبير من حيث الحجم والنطاق، فمنها ما هو لا يقتضي أعمال معقدة أو واسعة النطاق ، ومنها ما يحتاج إلى تطوير بنى تحتية على المستوى الإقليمي بتكاليف كبيرة أو إطلاق برامج تتضمن كماً كبيراً من الأعمال.

٢. معظم الغايات المحددة في الأجندة هي غايات على المدى المتوسط (٤٥ غاية، يقابلها ٩ غايات على المدى البعيد، وغاية واحدة على المدى القريب). وبالتالي فإن الاعتماد على المدى لوحده في تحديد أولويات الإجراءات غير ذي جدوى.

٣. هناك إجراءات مرتبطة ببعضها البعض بحيث تكون مخرجات الأولى مدخلات للثانية، مما يفرض تراتبية طبيعية ناتجة عن ذلك.

٤. بالنظر إلى معيار حجم الثغرات المقاسة بين الغايات المنشودة المرتبطة بالهدف والوضع الراهن، وبالتالي التفكير في إعطاء وزن أكبر للإجراءات التي تخدم غايات لديها ثغرات أكبر، **فإن هذا المعيار وإن كان معقولاً لكنه ليس سهل التطبيق.**

- وذلك باعتبار أن للهدف الواحد العديد من الغايات، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي يصعب قياس الثغرات فيها لأنها غير مقاسة بالمرة أو لأن هناك العديد من الدول التي لاتقوم بقياسها، بالإضافة إلى وجود غايات غير قابلة للقياس.

- وفي حال التمكن من قياس الثغرات فإنه من الضروري صياغتها بشكل موحد كنسبة مئوية (مثلاً) للتمكن من إجراء المقارنة بشكل سليم.

٥. بالنظر إلى معيار طبيعة وحجم الأعمال القائمة في المنطقة (وطنياً وإقليمياً) والتي يمكن أن تتوافق مع هذا الإجراء أو غيره، فهذه معلومة تجميعية تحتاج إلى رصد الأعمال وفرزها ومعالجة بياناتها.

- وتشمل تلك المعالجة تحليل أثرها في تحقيق الإجراءات وهل هي كافية. ويقصد بكفاية الأعمال أن يفضي اكتمالهاعبر الزمن إلى النجاح في بلوغ الغايات التي انطلقت منها تلك الإجراءات، أم هناك حاجة إلى أعمال إضافية.

- وهي عملية ليست بالسهلة وتحتاج إلى جمع كم كبير من البيانات غير المتاحة حالياً، ويمكن أن يتوافر جزء كبير منها في حال نجاح إطار التعاون والشراكة في إدراج عدد كبير من المشاريع القائمة. وخاصة أن هناك العديد من المشاريع القائمة والتي يمكن أن تنطلق خلال عمر الأجندة دون أن يرتبط إطلاقها مباشرة بالأجندة وإنما وفق خطط وطنية موضوعة سابقاً قبل وجود الأجندة.

٦. بالنظر إلى معيار "المقاومة الأقل" ويقصد بذلك مدى إمكانية تنفيذ الإجراء سواء من ناحية توافر الموارد أو عدم وجود عوائق أخرى (وخاصة في مجالات وضع السياسات الوطنية)، فهو معيار جيد ولكن تقديره ليس بالسهل وقد يكون من الأنسب الاعتماد على رأي الخبراء في ذلك.

الخلاصة والمنهجية المقترحة

بالنظر للاعتبارات أعلاه، فإنه يمكن استنتاج أنه من الصعوبة الاكتفاء فقط بوضع معيار (أو مصفوفة من المعايير) يمكنها أن تنطبق على جميع الإجراءات دفعة واحدة. وبالتالي يفضل معالجة الاعتبارات أعلاه في مسار تحديد أولويات التنفيذ من خلال العمل المشترك بين جامعة الدول العربية والإسكوا وفريق خبراء الآلية المركزية للتعاون الفني والبحثي الذين قاموا بإعداد الاجندة معه الاشارة إلى أنه من المناسب والمفيد توسعة عضوية الفريق بإضافة خبرات جديدة.

ويكون للفريق الاستئناس بما يمكن استخدامه من المعايير المدرجة أعلاه أو أية معايير يمكنهم تحديدها أثناء عملهم. ويمكن إعادة النظر في الموضوع لاحقاً في ضوء توافر معلومات أكثر ناتجة عن تفعيل مكونات الرصد والقياس وإطار التعاون والشراكة.